

رأينا

عندما يواجه خادم
الحرمين الشريفين الملك
عبدالله بن عبدالعزيز
بترشيد الإنفاق، مع
الحرص على كل ما من
شأنه خدمة المواطنين
وتحسين الخدمات
المقدمة لهم، والتنفيذ
الدقيق والكفء لبرامج
ومشاريع الميزانية،
فإنه -حفظه الله- يضع
الجميع أمام مسؤولية
المواءمة بين استمرار
الإنفاق على بناء
الإنسان والمكان بكفاءة
عالية، وبين ترشيد
الإنفاق، مع إعطاء
الأولوية لاستكمال
تنفيذ المشاريع المقررة
في الميزانيات السابقة.
ولا شك أن تحقيق هذه

المواءمة، والتعاطي مع معادلة من هذا النوع، يحتاج إلى اتباع منهجية ذات معايير واضحة محددة لبرامج الإنفاق العام، والية أكثر دقة لتقييم المشاريع الجاري تنفيذها، ومراجعة كل ما من شأنه تحقيق الهدف والرؤية التي أعلنها الملك، وبما يضمن استمرار تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، ومواصلة تحسين أداء القطاع الحكومي، وتطوير التعليم باعتباره أساس التنمية، ومعالجة اختلالات سوق العمل لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين والتنمية المتوازنة بين المناطق، والاستخدام الأمثل للموارد.

مع ملاحظة أن ترشيد الوقت، سواء في إنجاز المشاريع أو تنفيذ الخطط والبرامج، مطلب ملح، وعنصر أساس لأي خطة تهدف إلى ترشيد الإنفاق.